## المحاضرة (08)

### 3/النظرية الاجتماعية

ومن أهمها:

**1- نظرية الانتقال الانحرافي :**

تعتقد هذه النظرية أن الانحراف عن القيم الاجتماعية، هو سلوك مكتسب، وأن الطابع الإجرامي لمجموعة الأفراد المنحرفين يساهم في اتساع دائرة الانحراف والإجرام عن طريق استقطاب أفراد جدد.

أي أن الشخصية تكون مرتبطة بالبيئة التي يعيشها الفرد خلال مسيرته التطورية من خلال أدوار نموه المختلفة . ومن خلال ارتباطه بالمنحرفين عن طريق الصداقة والمودة والزمالة الدراسية.

**2 -نظرية القهر الاجتماعي:**

تؤكد هذه النظرية بأن الانحراف ظاهرة اجتماعية ناتجة عن القهر والنشاط الاجتماعي الذي يمارسه بعض الأفراد تجاه البعض الأخر ، مثلا الفقر يكون مرتع خصب للعمل الإجرامي . لأن الفقراء يولدون ضغطا ضد التركيبة الاجتماعية للنظام ، وهذا مما يؤدي بعضهم إلى تحقيق هدفه المنشود وهذا يكون من خلال التهديد لكسب المال أو السرقة أو القتل ..... الخ.

**3 -نظرية الضبط الاجتماعي:**

وتعتقد هذه النظرية أن الانحراف ظاهرة ناتجة عن فشل السيطرة الاجتماعية على الأفراد، وتعتمد هذه النظرية على تجارب ( أميل دور كايم ) الذي أكد أن الانحراف يتناسب عكسيا مع العلاقة الاجتماعية بين الأفراد. فالمجتمع المتماسك يكون عكس المجتمع المنحل خلقيا.

### 4/ النظرية التكاملية

كان العلماء سابقا يتحدثون عن السبب بصدد الظواهر، لأنهم كانوا يعزون الظاهرة الأجرامية إلى سبب معين، أما حديثا أصبح العلماء يتحدثون عن العوامل الان الظاهرة الإجرامية تعزي إلى عدة عوامل وليس إلى سبب واحد ، لذلك :

1- لايمكن تفسير الظاهرة الأجرامية في ضوء عوامل مناخية معينة لان هذه الظاهرة توجد في جميع الظروف المناخية.

2- لايمكن تفسيرها في ضوء العوامل البيولوجية وحدها لان هناك مجرمين اسوياء من الناحية البيولوجية.

3- لايمكن تفسيرها في ضوء عوامل سيكولوجية لأن هناك مجرمين أصحاء نفسيا. كما أن هناك نسبة كبيرة من مرضى النفس لم تقدم على ارتكاب السلوك الإجرامي.

4- لايمكن أن نرجع ظاهرة الأجرام إلى طبيعة الحي السكني وحده او إلى الاسرة وحدها او الفقر او التخلف. طالما أن نسبة الأسوياء من أبناء الإحياء المتخلفة والأسر الفقيرة والمفككه ولدى المتخلفين تعليميا أعلى بكثير من نسب المنحرفين. إضافة إلى أن الانحراف كظاهرة تشيع في الإحياء الراقية كما تشيع في الإحياء المتخلفة. ويشيع بين ابناء الطبقات العليا والأغنياء والمتعلمين كما يشيع بين ابناء الطبقات الدنيا والفقراء والجهلاء.

5- لايمكن التنبؤ بسلوك طفل نشأ في أسرة مفككه الا بدرجة كبيرة من الاحتمال طالما أن تأثير الاسرة ليس سوى احد العوامل الكثيرة والمتعددة التي تشكل سلوك الإنسان. يضاف إلى هذا أن تأثير الاسرة المفككة على ابناءها لايكون بدرجة واحدة. فقد يستجيب احد الابناء استجابة انحرافية بينما يستجيب آخر استجابة سوية، وقد يرجع هذا إلى عدة عوامل من بينها عوامل نفسية وبيولوجية واجتماعية لكل منها اثرها في تشكيل السلوك.

6- هناك علاقة مابين عوامل سايكولوجية وبايولوجية واجتماعية ومناخية وبين السلوك الإجرامي. لذا فكيف نستطيع تفسير انحراف احد الاخوين في اسرة واحدة وعدم انحراف الاخر، على الرغم من خضوعها لظروف اجتماعية وبيئية متشابهة. وكيف نفسر انحراف شخص من عائلة غنيه. وكيف نفسر الأثر المتناقض لعامل واحد كالفقر أو التنشأة الاجتماعية على الأشخاص. فقد يؤدي الفقر إلى الانحراف وقد يؤدي بافراد آخرين إلى الاجتهاد والعصامية التحقيق النجاح في الحياة.

هذا كله يؤكد بان الظاهرة الاجرامية معقدة ولابد من إدخال عدة عوامل في تفسيرها (كالوراثة والبيئة ) خاصة بالنسبة للمجرمين المحترفين العائدين.

رغم أنه لايمكن أن نحدد مقدار إسهام كل عامل من العوامل المفضية إلى السلوك الإجرامي بدقة كاملة. هذا وقد وجهت لهذه النظرية النقد بانها تلفيقية توفيقية، ولكن ضرورة التقيد بها لان كافة محاولات اصلاح المجرمين التي بنتها النظريات الحتمية باءت بالفشل (الاصلاح بالعلاج الطبي او النفسي) فضلا عن أن الكثير من الباحثين يؤكدون على ضرورة تبني الاتجاه التكاملي بناءا على نتائج الدراسات الواقعية التي اجريت في هذا الصدد، وقد اصبح من المتفق عليه اليوم ان الجريمة تقع نتيجة تظافر عدة عوامل (وراثية ومكتسبة. مباشرة وغير مباشرة - رئيسة وثانوية شعورية ولاشعورية - شخصية واجتماعية).

وعلى هذا حاول انصار الاتجاه التكاملي اخذ جميع الابعاد الجسمية والبيولوجية والنفسية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية والبيئية ... الخ في الاعتبار عند تفسير وفهم السلوك الإجرامي .

هذا ويؤكد علماء الاجتماع ان للجريمة عوامل ممهدة هي الوراثة وخبرات الطفولة والتنشئة الاجتماعية، وعوامل مباشرة تظهر بوضوح في السلوك الإجرامي. ويؤكد العلماء أن الأجرام لا يورث وما يورث هو الاستعدادات التي قد تهيء الفرد له كالضعف العقلي والاضطراب الغددي او العصبي او المزاجي، وهذا يعني ان اثر الوراثة غير مباشر.

فالوراثة تقدم الاستعدادات العامه ولاتقدم سات فعلية للشخصية، والتعلم والتربية هما اللذان يحيلان هذه الاستعدادات العامة إلى سات شخصية محددة. مثال يجب أن يكون الفرد ذكيا لكي يكون محتالا وخفيف اليد لكي يكون سارقا.

وقد كشفت دراسة التوائم المتوحدة التي يصبح احدها مجرما والأخر سويا عن أن الأجرام لن يتوقف كذلك على أسلوب توظيف هذه العوامل وتوجيهها داخل الإطار الكلي الذي تطلق عليه (نسق الشخصية) للفرد وبهذا تصبح العوامل الوراثية عوامل عامة يمكن توجيهها في اتجاه أجرامي او سوى وهذا التوظيف والتوجيه من عمل البيئة الاجتماعية والثقافية للفرد. ومن هنا يجب الالتفاف أيضا إلى الانعكاس السايكولوجي لأثر العوامل الاجتماعية والبيولوجية عند دراسة ظاهرة الإجرام.

فالعوامل الجسمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لاتفعل فعلها الضار الا عن طريق تأثيرها في النفس، فليس كل من نشأ في أسرة مفككة أو في حي متخلف يشب منحرفا، ولا كل ذي عاهة

أو مريض بمرض مزمن لابد ان يكون مجرمة. فليس المهم ظروف الإنسان الجسمية او الاجتماعية، بل المهم موقفه تجاهها فمن الناس من يتقبل الفقر ويصبر عليه، ومنهم من يشعر بالضيق رغم غناه طمعا في المزيد.

فالعقبات المادية او الاجتماعية ليست في حد ذاتها مصادر لصراعات وازمات نفسية، بل بتوقف فعلها على اثرها في شخصية الفرد وقوة ايانه وموقفه ازاءها، ويكاد يجمع علماء اليوم على اهمية التنشئة الاجتماعية والعلاقات العاطفية بين افراد الاسرة في تشكيل السلوك الاجتماعي واكتساب القيم عند الافراد ويؤكد الباحث على اثر هذا العامل بحيث يفوق اثر العوامل الأخرى (الاجتماعية والبيولوجية والاقتصادية) فقد كشفت الدراسات عن أن الحرمان العاطفي والروحي اقوى اثرا في الدفع للأنحراف من الحرمان المادي أو الاقتصادي، فاذا كان أغلب المجرمين فقراء فان اغلب الفقراء أسوياء.

وهكذا يركز أغلب العلماء على العامل المتعلق بشكل ومضمون التنشئة الاجتماعية والعقدية، ومدى تمتع الأسرة بالاستقرار العاطفي والدفء الأسري. أو إتسامها بالصراعات والتفكك كعامل أساس في تفسير السلوك لدى الأبناء بها في ذلك السلوك الإجرامي. ولكن هذا لا يعني الوقوع في حتمية العامل الواحد، لأن الرأي السائد اليوم أن الجريمة كظاهرة هي محصلة عوامل متعددة ومتفاعلة بعضها فطري والاخر مكتسب، وبعضها مباشر والاخر غير مباشر، وبعضها رئيسي والاخر ثانوي وهناك محاولات تبنت الأتجاه التكاملي ونظرت للشخصية الأنسانية بوصفها وحده عضوية نفسية اجتماعية ثقافية متفاعلة، ومن تلك المحاولات تلك التي قام بها (لندسمث) و (دونهام) في مقالها (تصنيف المجرمين) عام 1953، وكذلك هورتون) و (لزلي) في كتابها (علم إجتماع المشكلات الاجتماعية) عام 1955 والذي حاولا من خلاله تفسير الانحراف داخل المجتمع، الأمريكي ألا أن هذه الدراسة تبقى غير قادرة على تفسير الانحرافات داخل أي مجتمع وان كان من الممكن الاستفادة منها وذلك أن الكثير من الأفكار والمفاهيم قد سقطت إزاء التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكبرى وتزايد عمليات التنمية والتغيير الاجتماعي والتصنيع.